القانون الاصلح للتطبيق في منازعات البيانات الشخصية في شبكة الأنترنت

أ.م.د. ختام عبد الحسن شنان

جامعة الفرات الأوسط التقنية

المعهد التقني – النجف

Khatam@atu.edu.iq

تاريخ الاستلام : ٢٠-٤-٢٠٢٢

تاريخ قبول النشر: ٢١-٨-٢٠٢٢

المستخلص.

معظم إدارة شبكات التواصل موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية، لذا من الصعب عليها الأخذ بجميع تشريعات الدول المرتبطة بتلك الشبكات فأخضعت المنازعات الحاصلة في الشبكة لقوانينها من خلال إبرام عقد الاستعمال مع مستعمل الشبكة الذي عند موافقته على التسجيل، يكون معه موافقة على نقل جميع بياناته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وقبوله الخضوع لقوانينها غير أن هذه المسألة تنطوي على محاذير عدة، خاصة فيما يتعلق بمدى قانونية شروط الاستعمال وسياسات الخصوصية التي تقوم بمعالجة البيانات الشخصية للمستعمل، دون أن يكون أي مسؤولية على إدارة الشبكة. في حين جاءت الدول الاوربية معارضة لتطبيق هذا القانون وتبنت تطبيق القانون الشخصي – الذي يصطدم مع بيئة الانترنت ولإيجاد صيغة قانونية مقبولة وجدنا من الضروري أن نضع قانوناً صالحاً للتطبيق في حماية البيانات الشخصية يتسم بالمرونة والمعقولية والذي يتمثل في إمكانية وضع مشروع قانون تتفق عليه الدول يتناسب مع بيئة الانترنت.

الكلمات الافتتاحية: شبكات التواصل – المستخدم – قانون الإرادة – البيانات الشخصية.

Abstract:

Most network management is in the United States of America, so it is difficult for them to introduce all state legislation associated with such networks, subjecting disputes in the network to their laws by concluding a user contract with the network user who, when agreeing to transfer all of its data to the United States of America and accepting it to submit to its laws, has several caveats, particularly with regard to the legality of the terms of use and privacy policies that process personal data. for the user, without having any responsibility to manage the network. While the European countries came against the application of this law and adopted the application of the personal law - which collides with the Internet environment. To find an acceptable legal formula, we found it necessary to put in place a law that is valid for application in the protection of personal data that is flexible and reasonable, which is the possibility of developing a draft law agreed upon by countries commensurate with Internet environment.

keywords: networks - user - law of will - personal data

المقدمة

تُعدّ شبكات التواصل الاجتماعي جزء من شبكة الأنترنت التي تتميز بمعيارها الدولي، كونها تقدم خدمةً تتجاوز فيها حدود الدول الطبيعية ولجنسيات مختلفة، يتم فيها تداول المحتوى الرقمي الذي يكون أما بيانات شخصية يقوم المستخدم للشبكة بإدخالها عند إنشاء الحسابات، ومن ثم نشر وتداول المعلومات بشكل متتابع. أو تكون أعمال فنية، صناعية، تجارية، أدبية، يقوم المستخدم بعرضها على مواقع التواصل ونشرها، وبالتالي أن حصل تجاوز على البيانات الشخصية، أو على الملكية الفكرية، لابد من وجود وصف قانوني لتوفير الحماية لها، وتطبيق قانون لتسوية المنازعات التي تنشأ عنها.

ولعل أبرز ما تحتويه شبكات التواصل هي بيانات المستخدمين الشخصية – موضوع البحث – إذ يقوموا من تلقاء أنفسهم بنشرها مع تفاصيل حياتهم الخاصة، فلابد من الحفاظ على هذه البيانات بحدها الأدنى، ذلك أن البيانات الشخصية والحفاظ عليها تشكل حقاً من الحقوق الشخصية للإنسان، فخصوصية المستخدمين أصبحت اليوم أهم الموضوعات التي تشغل العالم، وتبحث عن الحلول لحسم منازعاتها ضمن نطاق القانون الدولي الخاص.

البيانات الشخصية الموجودة في شبكة الأنترنت لا تمحى من الشبكة، وإنما تكون مؤرشفةً ضمن قاعدة بيانات ضخمة، وتبقى محفوظة حتى بعد محوها من قبل المشترك. وبدأت الكثير من شبكات التواصل تستثمر تلك البيانات لأغراض تجارية وغير تجارية، وبالتالي يشكل ذلك تعدياً على البيانات الشخصية، خاصة وإن شروط الإستعمال تتضمن نصوصاً صريحة في تملك البيانات واستعمالها، دون أن تتحمل أي مسؤولية قانونية في ذلك، مما يطرح مشكلة تحديد القانون الاصلح للتطبيق لتسوية منازعات إستعمال تلك البيانات، وإلزام شبكات التواصل في تحمل المسؤوليات القانونية للحفاظ على تلك البيانات وعدم استعمالها إلا وفق صيغ قانونية مناسبة.

وبالتالي كيف يتم تحديد القانون الاصلح للتطبيق على البيانات الشخصية ضمن قواعد القانون الدولي الخاص؟ ليكون قانونا واجبا للتطبيق ذلك لعدم وجود قاعدة أسناد متفق عليها يمكن تطبيقها في شبكة الانترنت تتعلق بحماية البيانات الشخصية، وإن كانت هناك قواعد يمكن تطبيقها، فهل تنسجم مع شبكة الأنترنت؟ وما الأساس القانوني في إمكانية إلزام إدارة مواقع التواصل في الخضوع لتلك القواعد؟ لذا نحاول الإجابة عن هذه الأسئلة، من خلال تقسيم البحث إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول تطبيق القانون الشخصي، وفي الثاني تطبيق قانون الإرادة، ذلك ان إمكانية تطبيق القانون الشخصي محدودة التطبيق اذ تشمل فقط دول الاتحاد الأوربي، أما المنازعات لغير مواطنين الاتحاد الأوربي فيحكمها القانون الأمريكي استنادا الى قانون الإرادة.

المبحث الأول

أمكانية تطبيق القانون الشخصي

تُعتبر قاعدة خضوع المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية للشخص الطبيعي، سواء كانت قانون الجنسية أم قانون الموطن من القواعد المستقرة في القانون الدولي الخاص.[1] ولما كانت البيانات الشخصية جزء من الحالة المدنية، فهذا يعني أنها تخضع كذلك للقانون الشخصي،

إلا أن هذه القاعدة تواجه صعوبة التطبيق في شبكة الأنترنت التي لا تعترف بالحدود الجغرافية أو بجنسية المستخدمين، ولما كانت البيانات الشخصية في شبكة الأنترنت لا يوجد – إلى اليوم – قانون خاص بها، عمدت بعض الدول إلى وضع تشريعات وطنية لحماية مواطنيها في شبكة الأنترنت في مواجهة سياسات إدارة، شبكات التواصل، ومن تلك التشريعات التشريع الأوربي ، لذا نحاول – في هذا المبحث – بيان مدى إمكانية تطبيق القانون الشخصي في شبكة الأنترنت، من خلال تقسيمه إلى مطلبين، يتناول المطلب الأول مضمون القانون الشخصي، ومن ثم بيان الأساس في تطبيقه ، وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول

مضمون القانون الشخصي

نبين في هذا الفرع مضمون الإرشاد الأوربي رقم (٤٦/ ٩٥)، ومن ثم بيان المبادئ التي يتضمنها برنامج المرفأ الآمن، وعلى النحو التالي:

أولاً: الإرشاد الأوربي رقم (٤٦/ ٩٥):[٢]

يهدف الإرشاد الأوربي إلى توفير الحماية للبيانات الشخصية، مع ضمان مبدأ حرية انتقال البيانات بين الدول الأوربية فقط، وتضمن مجموعة من الحقوق الأساسية لمستعملي الشبكة، وأيضاً النزاعات على من يقوم بتجميع المعلومات ومعالجتها.

أ. الحقوق الأساسية لمستعملي الشبكة: تتمثل هذه الحقوق في:

١. حق الاعتراض، يحق للمستعمل أن يعترض عند توافر الأسباب المشروعة – ويرفض معالجة بياناته الشخصية.
٢. حق الوصول إلى المعلومة، أي للمستعمل – بعد إثبات هويته – الحق في مطالبة معالج البيانات الشخصية بالوصول إلى معلوماته، وطلب تصحيحها متى ما كان ذلك ضرورياً.
٣. الحق في النسيان،[٣] أي يحق للمستعمل الطلب إلى معالج البيانات بمحو البيانات الشخصية التي لا يرغب بها.
٤. الحق في إحترام الغاية من المعالجة، أي أن يكون تجميع المعلومات برضا المستعمل ولأهداف مشروعه.[٤]

ب. **التزامات معالج البيانات تتضمن:**

١. التصريح: أي الحصول على رضا المستخدم وإعلامه عند تجميع بياناته الشخصية وبشكل صريح وشفاف.
٢. الإعلام: يجب إبلاغ المستخدم بالطابع الإلزامي أو الاختياري، وبهوية الأشخاص الذين ستؤول إليهم البيانات التي تم تجميعها.
٣. السرية: أي يجب على معالج البيانات إتخاذ كافة الوسائل التقنية والقانونية لحماية تلك البيانات.

ثانياً: مضمون برنامج المرفأ الآمن: تضمّن عدة مبادئ يجب على معالج البيانات الالتزام بها، وهي مطابقة بعض الشيء مع مباديء الإرشاد الأوربي، وتتمثل في:

١. الإلتزام بتبليغ المستخدم عند جمع واستعمال بياناته الشخصية.
٢. الإلتزام بإعطاء حق للمستعمل في قرار نشر بياناته الشخصية من عدمه.
٣. الإلتزام بالحصول على موافقة المستخدم عند نقل بياناته إلى طرف ثالث وإعطاء حق الإعتراض على ذلك.

٤. الإلتزام بإعطاء الحق للمستعمل في تعديل بياناته الشخصية.
٥. الإلتزام بعدم نقل أو تعديل البيانات الشخصية لطرف ثالث لا يعتمد بسياسة حماية الخصوصية.
٦. الإلتزام بالحفاظ على سرية البيانات من خلال نظام أمان ضد الاختراق.[٥]

المطلب الثاني

الأساس في تطبيق القانون الشخصي

نحاول في هذا المطلب بيان الأساس في إمكانية تطبيق القانون الشخصي، على شبكة الأنترنت التي تتصل بها مئات الدول لكل منها تشريعاتها الخاصة بحماية البيانات الشخصية، ومن ثم بيان فعالية هذه التشريعات ومدى إلزامها في الشبكة، وعلى النحو الآتي:

أولاً: الأساس في إمكانية تطبيق القانون الشخصي:

من المعلوم أن شبكة الأنترنت لا تعترف بالحدود الجغرافية، أي لا يوجد قانون للموطن أو قانون للجنسية بسبب الطبيعة الدولية للشبكة، مع ذلك يجب أن لا تتوقف الجهود الواجب بذلها من الدول نحو إيجاد الحلول القانونية والتقنية الممكنة لها، ونرى إمكانية تطبيق القانون الشخصي يمكن أن يؤسس على أحد هذه المعايير، وهي:

١. معيار حماية النظام العام: للنظام العام في منهجية التنازع الصفة الحمائية التي تقوم على استبعاد تطبيق القانون الأجنبي عند مخالفته النظام العام، وأيضاً للنظام العام الصفة الوقائية، والتي يُطلق عليها بالقوانين ذات التطبيق الفوري التي تتمتع بصفة النظام العام، ما يحول دون دخولها في أي منازعة مع أي قوانين أجنبية أخرى.[٦] فالإتحاد الأوربي – مثلاً – أولى البيانات الشخصية أهمية إستثنائية وفق قواعد قانونية ملزِمة – كما سنرى – وبهذا يمكن القول بأن الأساس في تطبيق القانون الشخصي يستند إلى اعتبار أن حماية تلك البيانات تدخل ضمن قواعد التطبيق الفوري المتصفة بصفة النظام العام واجب التطبيق. مما يلاحظ أن هذا الأساس يمكن قبوله في الدول التي وضعت تشريعات وطنية خاصة بحماية البيانات الشخصية، لكن لا يمكن اعتماده في الدول التي لم تنظم تشريعات وطنية لها إلى الآن.
٢. معيار برنامج المرفأ الآمن: وهو معيار تقني، فهو طريقة تنظيم ذاتي تقوم بموجبه وزارة التجارة الأمريكية بالتحقق من مدى التزام مسؤولي شركات شبكات الأنترنت باحترام مبادئ وقواعد البرنامج في توفير الحماية لجميع البيانات الشخصية عند نقلها خارج بلدان الإتحاد الأوربي.[٧]

وبهذا يمكن القول بأن الأساس في تطبيق القانون الشخصي يستند إلى معيار تقني، وهو برنامج المرفأ الآمن، ذلك أن هذا البرنامج هو عبارة عن قواعد قانونية أوربية (الإرشاد الأوربي رقم ٤٦/ ٩٥) المطبق في الإتحاد الأوربي – نوضحه في الفرع اللاحق – ألزَم الشركات العاملة في شبكات الأنترنت باحترام البيانات الشخصية لمواطني دول الإتحاد الأوربي.

ثانياً: مدى فاعلية القانون الشخصي في إلزام شبكات الأنترنت لحماية البيانات الشخصية:

قد تبدو مسألة تطبيق القانون الشخصي، إستناداً إلى معيار حماية النظام العام، أو إلى معيار برنامج المرفأ الآمن، سهلة نسبياً من

الناحية النظرية، لكنها ليست كذلك من الناحية العملية، للأسباب التالية:

١. بالنسبة لمعيار حماية النظام العام، قد يصطدم بعدم القبول في شبكة الأنترنت، ذلك أنّ مئات الدول مرتبطة بشبكة الأنترنت، ولكل منها ثقافتها الخاصة بها، إذ ما يُعتبر مساساً بالبيانات الشخصية في دولة ما، قد تكون حرية التعبير عن الرأي في دولة أخرى، ذلك أن فكرة حماية النظام العام فكرة متباينة بحسب ثقافات الدول.

فضلاً عن ذلك، هناك دول قليلة وضعت تشريعات وطنية لحماية البيانات الشخصية، منها دول الإتحاد الأوربي وكندا، في حين أن دولاً كثيرة متصلة بشبكة الأنترنت، لا قوانين وطنية لديها بعد في حماية البيانات الشخصية.[٨]

٢. أما معيار برنامج المرفأ الآمن، فهو معيار يتسم بالمحدودية، ذلك أن شبكة فيس بوك وغوغل انضمت له، في حين أن الكثير من الشبكات لم تنظم بعد، منها شبكة تويتر وماي سبايس، كما أن البرنامج يشمل فقط البيانات الشخصية لمستعملين من المواطنين للإتحاد الأوربي، ولا يمكن تطبيقه على باقي دول العالم.[٩]

وعليه فإن الأساس في تطبيق القانون الشخصي قد يصطدم بعدم القبول في شبكة الانترنت، - ألا انه يمكن قبوله في نطاق ضيق وذلك على مستوى الاتحاد الأوربي - وبالتالي لا يضع قاعدة عامة منضبطة في منازعات البيانات الشخصية.

المبحث الثاني

أمكانية تطبيق قانون الإرادة

حسب الأصل، القانون الذي يحكم الالتزامات التعاقدية هو القانون الذي تحدده الإرادة المشتركة للمتعاقدين. وعلى الرغم من إتفاق معظم التشريعات على هذا الأصل، إلا أن الأمر فيه صعوبة في شبكة الأنترنت، ذلك أن عقود الإستعمال تحتكر إدارة الشبكة تنظيمها، وإذا كانت الحرية متروكة للأفراد في تعيين القانون الواجب التطبيق على العقد، فهذا يعني وجود إتفاق على التعيين. ولما كانت عقود الإستعمال وسياسة الخصوصية في شبكات التواصل هي عقود إذعان، لا يمكن للمستعمل إلا الموافقة عليها، فكيف يتم إعتماد قانون الإرادة في هذه الحالة، نحاول بيان مسألتين، الأولى ماهية عقود الإستعمال وسياسة الخصوصية وشروطها التي تحدد مسبقاً القانون واجب التطبيق، ومن ثم نبين كيف يكون أساس تطبيق قانون الإرادة في تسوية منازعات البيانات الشخصية، لذا نحاول – في هذا المبحث – بيان مدى إمكانية تطبيق قانون الإرادة في شبكة الأنترنت، وذلك بتناول مضمونه بالمطلب الأول، وبيان الأساس في تطبيقه في المطلب الثاني ، وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول

مضمون قانون الإرادة

عندما يستعل الشخص أياً من شبكات التواصل، يستلزم الأمر التسجيل على الشبكة، وهو يتضمن إجراء تقني وقانوني، يتمثل في ملء مجموعة من العقول، ومن ثم النقر على زر المتابعة، ومن ثم موافق أو رفضه. وطالما يرغب الشخص بالتسجيل، فهو مرغم بالضغط على زر موافق. وهذه الإجراءات التقنية تأتي بأكملها ضمن عقد الإستعمال وسياسة الخصوصية. لذا سوف نبين ذلك على النحو الآتي:

أولاً: عقد الإستعمال: يشكل عقد الإستعمال عقد إذعان، لأن المستخدم ليس له مناقشة أو تعديل أو رفض جزئي لبعض شروط العقد، وبمجرد الموافقة عند الضغط على زر موافق، يكون المستخدم موافق على الإستعمال كلياً.(١٠) وعند مراجعة معظم شروط عقد الإستعمال للشبكات، نجد فيها نصاً يشير إلى تطبيق قانون ولاية كاليفورنيا.(١١) إذ أن معظم شبكات التواصل هي أمريكية، من ذلك – مثلاً – عقد الإستعمال لشبة فيس بوك، ينص في المادة (١٧) المنازعات/ على: (تُحل أي مطالبة أو سبب دعوى أو نزاع بيننا وبينك من جرائم إستخدام هذا البيان أو فيس بوك أو ما يرتبط بذلك، بشكل حصري في محكمة ولاية كاليفورنيا، وبغضّ النظر عن أي تعارض في النصوص القرآنية، توافق على الخضوع للسلطة القضائية في ولاية كاليفورنيا، بفرض البتّ في جميع هذه المطالبات.(١٢) كذلك نجد عقد إستعمال شبكة اليوتيوب نصاً في المادة (١٤) على (تخضع شروط الخدمة للقوانين الموضوعية الداخلية لولاية كاليفورنيا، بغضّ النظر عن تعارضها مع مباديء القوانين، وأي مطالبة أو نزاع عن الخدمة يتم تحديده حصرياً من خلال محكمة مختصة تقع في مقاطعة سانتا كلارا (كاليفورنيا).(١٣)

مما تقدم يتبين أن النص – وبشكل صريح – على تحديد القانون واجب التطبيق ضمن شروط عقد الإستعمال.

ثانياً: سياسة الخصوصية: يتطلب التسجيل على أي شبكة، الموافقة على عقد الإستعمال، وأيضاً الموافقة على سياسة الخصوصية التي تتضمن عدة بنود، ومنها البند الخاص بالبيانات الشخصية، وعند الرجوع إلى سياسة الخصوصية لشبكة الفيس بوك، نجدها تحدد – وبشكل صريح – لامتلاكها البيانات الشخصية بالقول (تمنحنا كافة الحقوق اللازمة لتمكين تطبيقك من العمل مع فيس بوك، بما في ذلك الحق في إستخدام المحتوى والمعلومات التي تقدمها لنا في صيغة تدفقات للبيانات ويوميات وأحداث إجراءات المستخدم).(١٤)

وكذلك الشبكات الأخرى تشير إلى إمتلاك البيانات الشخصية. ففي المادة (١٨) من عقد الإستعمال لشبكة فيس بوك تشير إلى (...توافق على نقل بياناتك الشخصية إلى الولايات المتحدة ومعالجتها هناك).(١٥)

المطلب الثاني

الأساس في تطبيق قانون الإرادة:

أن الأساس في تطبيق قانون الإرادة في منازعات البيانات الشخصية على الشبكة إنما يُسند إلى قبول المستخدم بعقد الإستعمال وسياسة الخصوصية، فعقد الإستعمال هو عقد يحدد قواعد وشروط إستعمال الموقع الإلكتروني الذي تنظّمه شبكات التواصل.(١٦) وعند الموافقة على إستعمال الشبكة، يكون المستخدم يوافق على أن تُحوّل وتُعالج كافة بياناته الشخصية إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل استعمالها في ميادين عدة،- أذ تُعتبر تجارة البيانات الشخصية تجارة مستقبلية.(١٧) كما يرى

البعض -وإن القانون الواجب التطبيق عند النزاع هو قانون ولاية كاليفورنيا، وبهذا فإن حالة خرق الخصوصية وفق المعطيات أعلاه – على رأي الفقهاء[١٨] – مشروع، لأنه يستند إلى موافقة المستخدم المسبقة على عقد الإستعمال وسياسة الخصوصية، وبموافقة المستخدم على العقد، يكون هو القانون واجب التطبيق عند حصول منازعات حول البيانات الشخصية في الشبكة، إذن عند موافقة المستخدم على سياسة الخصوصية، يُعدّ ذلك قبولاً منه في إستعمال البيانات الشخصية، سواء كان لديه العلم أم لا،- وهو أمر في غاية الخطورة-.مع ذلك يبقى أساس سليم من الناحية القانونية، بغضّ النظر عن كون عقد الإستعمال هو عقد إذعان – يبقى عقد صحيح ومُلزِم ولا يمكن تصور حصول تنازع حول تحديد القانون الواجب التطبيق– وإن كان ينطوي على خطورة كبيرة من جهة تحديد الإختصاص القانوني والقضائي لصالح إدارة الشبكة، والذي قد لا يلبي حماية الطرف الضعيف (المستخدم)، خاصة وإن شروط العقد مكتوبة بلغة إنكليزية قد لا يجيد فهمها، أو تتم الموافقة دون قراءة الشروط.

مما تقدم نجد ان تطبيق قانون الإرادة – من الناحية القانونية – مبني على أساس سليم في تحديد القانون الواجب التطبيق ،الا انه من جانب اخر طبيعة العقد هو عقد اذعان وبهذا لا يكون هو القانون الاصلح للتطبيق في حماية البيانات الشخصية .

الخاتمة

بعد الإنتهاء من بحثنا حول القانون الاصلح للتطبيق في منازعات البيانات الشخصية في شبكة الأنترنت، يمكن أن نضع الإستنتاجات والإقتراحات على النحو الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

١. القواعد التقليدية في القانون الدولي الخاص قد لا تستطيع حسم المنازعات المتعلقة بالبيانات الشخصية في شبكة الأنترنت، بسبب طبيعة الانترنت التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ورغم الجهود التي بذلتها الدول، لازالت الحلول غير كافية بسبب هيمنة إدارة بعض شبكات التواصل بفرض قوانينها واختصاصاتها القضائية، مما يتطلب عقد اتفاقية دولية لتحديد قاعدة اسناد موحده تنطبق على الشبكة مختصة بحماية البيانات الشخصية مع آلية رقابية تقنية، ذلك ان القانون يتكامل مع التقنية في هذا الصدد.

٢. القاضي الوطني قد ينجح في تقديم حلول لبعض منازعات الشبكة في النطاق الداخلي بتطبيق القانون الشخصي، لكنها تكون غير مجدية لعدم تمتعها بصفة الإلزام في شبكة الأنترنت، فالاتحاد الأوربي اعتمد تطبيق القانون الشخصي كقانون واجب التطبيق في حسم المنازعات المتعلقة بالبيانات الشخصية في شبكة الأنترنت من خلال اعتماد برنامج المرفأ الامن، الا انه غير كاف ذلك لمحدودية نطاقه وانضواء بعض شبكات التواصل فيها دون البعض الاخر.

٣. معظم عقود الإستعمال وسياسة الخصوصية لا تتضمن تحديد المسؤولية على إدارة الشبكة عند حصول خرق أو إستخدام غير مشروع للبيانات الشخصية التي تمتلكها إدارة الشبكة، وهو أمر في غاية الخطورة.

٤. عند اجراء مفاضلة بين القانون الشخصي وقانون الإرادة، وجدنا أن القانون الشخصي يصطدم بعدم القبول في شبكة الانترنت نظراً لاختلاف الثقافات بين جميع دول العالم، اما قانون الإرادة فهو قانون مستند الى أساس سليم من الناحية القانونية، بغضّ النظر عن كون عقد الإستعمال هو عقد إذعان – يبقى عقد صحيح ومُلزِم ولا يمكن تصور حصول تنازع حول تحديد القانون الواجب التطبيق- فهو يعد القانون الاصلح للتطبيق مع قيد اجراء تعديلات على شروط الاستعمال وسياسية الخصوصية.

ثانيا: الاقتراحات

١. من الضروري تفعيل الحق في النسيان، الذي يتضمن محو جميع البيانات الشخصية التي لا يرغب المستخدم بقاءها مخزّنة وعرضة للتداول إلى ما لا نهاية، لأنه قد يكون في مرحلة ما يُنشر من معلومات بدون وعي أو ندم عليها فيما بعد وبهذا يقلل من المنازعات حول البيانات الشخصية.

٢. إذا كانت إدارة شبكات التواصل تعد خرق البيانات الشخصية خرقاً مشروعاً إستناداً إلى عقد الإستعمال، فإن ذلك العقد لابد من إجراء تعديل مقبول عليه بوضع حد من المسؤولية على إدارة الشبكات للحفاظ على تلك البيانات.

٣. لابد من وضع قواعد قانونية تقر على المستوى الدولي، على غرار الإرشاد الأوربي يتضمن حماية البيانات الشخصية بإعطاء الحق للمستعمل بالعلم والتصحيح عند استخدام بياناته.

٤. ينبغي أن يتم تنظيم برامج آلي ضمن الشبكة تمحو البيانات الشخصية بعد مدة معقولة، وبشكل تلقائي لتحقيق الأمن القانوني للمستعمل.

٥. ضرورة تعاون معظم الدول، لوضع قاعدة اسناد صالحة للتطبيق تتلاءم مع بيئة الانترنت في حماية البيانات الشخصية.

الهوامش

(١) د.عامر محمد الكسواني: تنازع القوانين، ج١، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠، ص١٤٦.

(٢) صدر الإرشاد الأوربي في ٢٤ تشرين الأول عام ١٩٩٥ حول حماية الأشخاص الطبيعية عند معالجة البيانات الشخصية وحرية تداول وانتقال هذه البيانات؛ للمزيد، أنظر: د. طارق جمعة السيد راشد،: الحماية القانونية لخصوصية البيانات الشخصية في العصر الرقمي (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة القانون والإقتصاد، ملحق خاص بالعدد ٩٢، مصر، ص٢٥١.

(٣) الحق في النسيان هو حق يعود لكل شخص لديه بيانات مؤرشفة في الشبكة يرغب بنسيانها، المطالبة بمنع نشرها مستقبلاً، علماً أن هذا الحق تم اقتراحه في الإتحاد الأوربي عام (٢٠٠٧) على شبكات الأنترنت.

(٤) د. طوني ميشال عيسى: التنظيم القانوني لشبكة الأنترنت، مصدر سابق، ص١٦٠.

(٥)د. شربل وجدي القارح: قانون الأنترنت، مصدر سابق، ص٦١.

(٦) د. عبده جميل غصوب: دروس في القانون الدولي الخاص، ط١، مؤسسة مجيد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٨، ص١٩٣، ٢٣٢.

(٧) إنطلق هذا البرنامج عام (٢٠٠٠) وذلك بعد كثرة الشكاوى أمام المحاكم حول إنتهاك الخصوصية واستعمال البيانات الشخصية دون رضا المستخدم في دول الإتحاد الأوربي ضد شركات شبكات الأنترنت الأمريكية، فتم التفاوض على احترام الإرشاد الأوربي (رقم٤٦/ ٩٥) الخاص بحماية البيانات الشخصية بين دول الإتحاد الأوربي ووزارة التجارة الأمريكية، وقد انضمّت شركة فيس بوك وشركة غوغل لها؛ للمزيد حول هذا البرنامج، أنظر: د. شربل وجدي القارح: قانون الأنترنت (المحتوى الرقمي لشبكات التواصل الإجتماعي): ج٦، منشورات صادر الحقوقية، لبنان، ٢٠١٣، ص٧٠.

(٨) د. طوني ميشال عيسى: التنظيم القانوني لشبكة الأنترنت، ط١، منشورات صادر ناشرون، لبنان، ٢٠٠١، ص٤٧٣.

(٩) د. شربل وجدي القارح: قانون الأنترنت، مصدر سابق، ص٧٣.

(١٠) د. شربل وجدي القارح: قانون الأنترنت، مصدر سابق، ص١٧٢.

(١١) يتم إختيار قانون ولاية كاليفورنيا بالتحديد.

(١٢) شروط إستعمال شبكة فيس بوك متاحة على الموقع:

https://www.favebook.com/legal/terms

تأريخ الزيارة: ٢٦/ ٤/ ٢٠٢٢.

(١٣) شروط إستعمال شبكة اليوتيوب متاحة على الموقع: https://www.youtube.com/t/terms

تأريخ الزيارة: ٧/ ٥/ ٢٠٢٢.

(١٤) سياسة الخصوصية لشبة فيس بوك، متاحة على الموقع:

https://www.favebook/about/privacy.

تأريخ الزيارة: ٧/ ٥/ ٢٠٢٢.

(١٥) مشار إليه لدى د. شربل وجدي القارح: قانون الأنترنت، مصدر سابق، ص١٩٢.

(١٦) شروط إستعمال شبكة فيس بوك، مصدر سابق.

(١٧) د. يوسف حسن يوسف، التجارة الألكترونية وأبعادها القانونية الدولية، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١.ص٢١٧.

(١٨) شروط إستعمال شبكة فيس بوك، مصدر سابق.

المصادر

الكتب القانونية:

١. د. شربل وجدي القارح: قانون الأنترنت (المحتوى الرقمي لشبكات التواصل الإجتماعي): ج٦، منشورات صادر الحقوقية، لبنان، ٢٠١٣.

٢. د. طوني ميشال عيسى، التنظيم القانوني لشبكة الأنترنت، ط١، منشورات صادر ناشرون، لبنان، ٢٠٠١.

٣. د.عامر محمد الكسواني: تنازع القوانين، ج١، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠.

٤. د. عبده جميل غصوب: دروس في القانون الدولي الخاص، ط١، مؤسسة مجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ٢٠٠٨.

٥. د. يوسف حسن يوسف، التجارة الألكترونية وأبعادها القانونية الدولية، ط١، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، ٢٠١١.

البحوث والدراسات:

١. د.|طارق جمعة السيد راشد،: الحماية القانونية لخصوصية البيانات الشخصية في العصر الرقمي (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة القانون والإقتصاد، ملحق خاص بالعدد ٩٢، مصر.

شبكة الأنترنت:

١. شروط إستعمال شبكة اليوتيوب متاحة على الموقع: https://www.youtube.com/t/terms

٢. شروط إستعمال شبكة فيس بوك متاحة على الموقع: https://www.facebook.com/legal/terms

٣. شروط إستعمال شبكة فيس بوك متاحة على الموقع: https://www.facebook.com/legal/terms